تحدي الفقر في العالم العربي: بحث في أسباب استمراريته

د/ آسية بلخير

استاذة محاضرة (أ)، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة

belkhir_assia@yahoo.fr

الملخص:

تعد ظاهرة الفقر، ظاهرة مستجدة وملازمة لكل اقتصادات دول العالم بما فيها الدول المتقدمة والنامية على السواء، ومع تحولها لتصبح قضية عالمية كثر الحديث عنها في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات التنمية الدولية لا سيما بعد اعتماد تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، والتغير في أبعاد الظاهرة من "فقر الدخل" الذي يركز على البعد الاقتصادي الى "الفقر الإنساني" الذي يشتمل على أبعاد الصحة، التعليم، والمستوى المعيشي، فطرح من جديد النقاش حول إشكالية فشل العالم النامي -والعربي- على احتواء الفقر بمعطياته (كالجوع، والمرض، والجهل، ونقص الفرصة للتنمية...) رغم قدراته الهائلة، والبحث في الفجوة القائمة بين زيادة غنى الأغنياء مقابل تدهور أوضاع الفقراء، وهو ما تسعى هذه الورقة البحث فيه.

الكلمات المفتاحية: الفقر، اللامساواة، السياسات العلاجية

Abstract:

The phenomenon of poverty is a phenomenon that is new to all the economies of the world, including both developed and developing countries. It has become a global issue that has been mentioned in the literature of the United Nations and the international development institutions, especially after the adoption of the classification of countries as rich and poor, Income poverty, "which focuses on the economic dimension to" human poverty ", which includes the dimensions of health, education and living standards, again raises the question of the failure of the developing and Arab countries to contain poverty (hunger, disease, ignorance, lack of opportunity for development. Despite his abysmal abilities And to examine the gap between rich and rich versus poor, which this paper seeks to explore.

Keywords: Poverty, Inequality, Corrective Policies.

مقدمة:

لا تزال مسألة الفقر واللامساواة والحرمان محور اهتمام العديد من المفكرين والباحثين العرب منهم والغربيين، نظرا لكون أن موضوع الفقر انتقل من مستوى التحليل الأكاديمي الى مستوى التحليل المؤسسي حيث غدى من أهم القضايا التي شغلت الحكومات والمجتمع الدولي نتيجة التغيرات الحاصلة في أبعاد الفقر ومستوياته واتساع فجوته ومنظورات تحليله نتيجة التغير الحاصل في منظومة مفاهيم التنمية والفقر والتخلف ومعايير قياسه، فلم يعد الفقر معبرنا عنه بفقر الدخل الذي يحدد مستوى رفاه الأفراد على أساس دخلهم (يعرف فيه رفاه الفرد بما يتوافر له من سلع وخدمات وذلك بناء على الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي للفرد)؛ بل اتسع المفهوم ليذهب إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي ليشمل مفهوما أوسع للرفاه، هو الفقر البشري (الإنساني) الذي يعرف فيه رفاه الفرد بما يحصل عليه من دخل، وبأبعاد حياتية أخرى ذات قيمة مثل التعليم والصحة والحرية، العمالة...، ليصبح الفقر ظاهرة مركبة، ترتبط بعوامل عدة، لا تقتصر أسبابها على الفقر المادي والقياسات الكمية للدخل والمصادر، بل تشمل فضلاً عن أبعاد "الفقر المطلق" عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وحتى عالمية جعلت من مفهوم الفقر يتخطى الحد الأدنى المادي للعيش ليشمل الإمكانات والقدرات التي توسع من خيارات الفرد وتعزز حقوقه وحرياته وفرصه وتمكنه من العيش الكريم ضمن نهج الرفاه البشري.

ويشرح "امارتيا سن" في كتابه المنشور عام 1999 بعنوان Development as Freedom التنمية باعتبارها حرية) أن الفقر يعدّ في الغالب حرمانا من القدرات، أي منّ الفرص والموارد التي تمكن الناس من عيش الحياة التي يفضلونها، هذا التغير أبعاد الفقر جعل منه مفهوما ديناميا تحكمه متغيرات منها ما هو قابل للقياس ومنها ما يصعب قياسه ناهيك عن شدة تغيره وتأثره، ما يستوجب إعادة النظر مستمرة في سياسات واستراتيجيات محاربته لتشمل كل المستجدات.

إن المتأمل للمشهد الانمائي في العالم العربي يرى بوضوح أنه أخفق في بلوغ أهداف الألفية للتنمية وعلى رأسها القضاء على الفقر البشري بحلول 2015، بل أصبح العالم العربي ساحة للتناقضات والاختلالات التي وضعته أمام تحديات أعمق بعضها مزمن كالحرمان، وبعضها متفاقم كاللامساواة، وبعضها ناشئ كالتطرف والعنف وبعضها عالمي والتي ترتبط ببعضها بل تسهم في تفاقم بعضها، فالفقر يؤدي الى الحرمان الذي يؤدي بدوره الى اللامساواة والتي تنجم عنه حالات الصراع والتطرف والعنف ومنه انعدام الأمن المجتمعي والتي كلها تؤثر على الرفاه الاجتماعي للفرد، هذه الحلقة المفرغة وضعت العالم العربي أمام تحدي أكبر هو تحدي التنمية الإنسانية الشاملة في المنطقة، ما يفرض على الدول العربية مراجعة حساباتها وتحديد أولوياتها في محاربة الفقر وصناعة الأمن والرفاه ضمن استراتيجيات تستوعب كل متغيرات الحاضر على ضوء تجارب الماضي وبالشكل الذي يحمي أجيال المستقبل. لهذا تسعى هذه الورقة الى تقديم إطار تحليلي-تقويمي لسياسات التقليل من الفقر في العالم العربي في ظل المتغيرات الجديدة التي تعيشها المنطقة، محاولة الوقوف على أسباب فشل العالم العربي في الاقلال من الفقر والبحث في أسباب استمراره إن لم نقل استدامته، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

من هم الفقراء في العالم العربي؟ ماهي الأسباب المستجدة والتي تعمل على إعادة انتاج الفقر على ضوء المقاربات التفسيرية للفقر؟ لماذا عجز العالم العربي في احتواء معضلة الفقر رغم الإمكانات المتاحة -مع

مراعاة التفاوت بين الدول العربية؟ ومن المسؤول عن تفاقم الظاهرة؟ ماهي متطلبات الحماية-والتمكين ضد الفقر؟ ماهي الرؤية الإسلامية لمحاربة الفقر كطرح بديل مفقود في العالم العربي؟ وفي إطار مناقشتنا لهذه الإشكالات استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيف حجم ظاهرة الفقر في العالم العربي، وتحديد أسبابها، كما استعنا بالمنهج الاحصائي في تحديد معدلات تضخم الظاهرة في البلدان العربية واتساع فجوتها.

1. العالم العربي وشبح الفقر: واقعه ومسبباته

إن الحديث عن الفقر، يتطلب منا أولا تحديد مكوناته، حتى تتسنى لنا إمكانية قياسه وتحديد من هم الفقراء، وهو ما أشار اليه "امارتيا سن" في دراسة له سنة 1976، عندما أشار الى أن مشكلة قياس الفقر تبرز في أمرين: 1-تحديد هوية الفقراء، 2-تجميع خصائص الفقر في مؤشر واحد يحدد درجة الفقر، ليتوصل الى حل المشكلة الأولى بتعيين حد فاصل يمثل عتبة عدم كفاية الرفاه (الدخل)، أو(الإنجاز الاجتماعي كالتعليم، الصحة، المستوى المعيشي) ويكون الأشخاص تحت هذا الحد هم الفقراء، ثم يحتسب معدلهم للحصول على نسبة الفقر وشدته. (عبد الحميد نوار، 2014، 07).

فقبل التوقيع على اعلان الألفية للأهداف التنموية في سبتمبر 2010 المعلن عنه من طرف الأمم المتحدة والموقع من قبل 189 دولة، كانت مقاربة الفقر تنطوي على فقر الدخل الذي يشتمل على مؤشرين هما: 1- مؤشر رؤوس الفقر والذي يقيس مدى انتشار الفقر وتفشيه مقارنة بإجمالي تعداد السكان، 2-مؤشر فجوة الفقر والذي يقيس عمق الفقر، والذين يعتمد عليهما في تحديد خط الفقر الذي يعبر عن تكلفة الاحتياجات الأساسية التي توفر الحد الأدنى من العيش المقبول، وهو ما يرتبط بالإنفاق النقدي كمعيار للرفاه، وأشاع البنك الدولي استخدام خطوط الفقر الدولية التي تعتمد على دخل يعادل دولار الى دولارين في اليوم. (علي عبد القادر علي، 2003، 03)

إلا أنه ومع ترابط الأهداف العالمية للتنمية والتي تمحورت بالأساس حول القضاء على الفقر، كان لمبادرة اوكسفورد للتنمية البشرية والفقر الأهمية في تحديد أبعاد جديدة للفقر لا تقتصر على الدخل/ والانفاق بل تتعاده لتقيس مستوى المعيشة، الصحة والتعليم، والتي تعبر عن الفقر المتعدد الأبعاد، لتشكل دليلا مركب للفقر البشري يركز على بعد الدخل/الاستهلاك والذي عادة ما يرتبط بالنمو والاستقرار الاقتصادي للدولة وبُعد الصحة ممثلا في معدل وفيات الأطفال ومعدل التغذية، وبعد التعليم ممثلا في نسبة الالتحاق بالمدارس وسنوات الدراسة، ومستوى المعيشة معبر عنه بمؤشر مدى صلاحية مياه الشرب، الصرف الصحي، الأصول، وقود الطبخ، الأرضية، الكهرباء. ويتم احتساب مؤشر عدد الرؤوس، باحتساب عدد الفقراء q بالنسبة لإجمالي السكان n:

$$H=q/n$$

كما يتم احتساب مؤشر شدة الفقر(عمقه): A بمتوسط نسبة المؤشرات السابقة المعبرة عن أبعاد الفقر البشري (الانفاق-الصحة-لتعليم-مؤشر المعيشة)، والتي يوصف عندها الفقراء بالحرمان. (علي عبد القادر علي، 2003، 03) وعليه يمكن احتساب دليل الفقر البشري من خلال ضرب مؤشر عدد الرؤوس ومؤشر فجوة الفقر.

" دليل الفقر البشري=A × H"

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة واستنادا الى دليل الفقر البشري، أن الشخص الفقير هو من لم يتحصل على الأقل على 1/3 نقاط المؤشر، والشخص العرضة للفقر من يتحصل على 20-33 بالمئة من وزن مؤشره، والشخص الذي يعيش في فقر مدقع من يتحصل على 50 بالمئة فأكثر من نقاط مؤشر الفقر البشري. (عبد الحميد نوار، 2013، 11)، فوفقا لدليل الفقر البشري تصنف البلدان التي تحصل على أقل من 10 بالمئة في مرتبة متدنية في دليل الفقر البشري، والبلدان التي تحصل على أكثر من 30 بالمئة في مرتبة مرتفعة، من 10-30 بالمئة بلدان متوسطة.

وبخصوص حجم ظاهرة الفقر في العالم العربي وتعداد الفقراء فيها فقد عرفت تزايدا مستمرا من عقد لآخر، ففي تسعينات القرن الماضي قدرت نسبة الفقر بـ 17. 6 بالمئة لترتفع مع مطلع الألفية الجديدة الى 18. 3 بالمئة، فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2005 بلغ عدد الفقراء نحو 34. 6 مليون عربي والذين يعيشون تحت خط الفقر، لتبلغ قيمة دليل الفقر البشري في العالم العربي سنة 2007 حوالي 22. 30 وتتفاوت شدة الفقر بين البلدان العربية لتسجل أقصاها مجموعة الدول المنخفضة التنمية البشرية(جيبوتي، جزر القمر، الصومال...) بقيمة 35. 00 تليها مجموعة الدول المتوسطة التنمية بمتوسط يقدر بـ 16. 20 لتحوز مجموعة الدول العربية المرتفعة على قيمة تقدر بـ 11. 70 كما تتسم بارتفاع نسبة الفقر الريفي بنسبة 64. 6 بالمئة مقارنة بالمناطق الحضرية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، 115)، والجدول التالي يوضح تطور حجم الفقر البشري في العالم العربي بين 1996-2006 :

الشكل 5-8 مدى الفقر البشري في العام 2006 وانخفاضه (%)، حسب البلد، منذ العام 1996

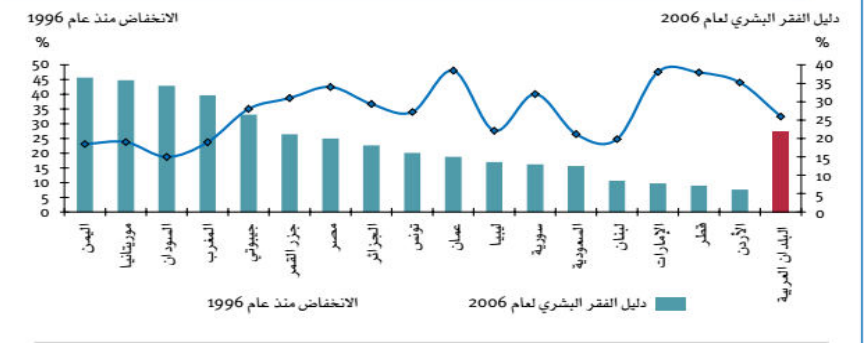

شكلت نهاية سنة 2010 منعطفا في سياسات التنمية العربية، إذ عرفت تباطأ في تحقيق أهدافها إن لم نقل عجزا في سياسات التقليل من الفقر نتيجة موجة الاحتجاجات الشعبية التي عاشتها المنطقة والتي تعزى أسبابها الأساسية إلى استشراء الفقر والحرمان واللاعدل في المجتمعات العربية، فارتفع عدد الفقراء إلى 41. 225 مليون شخص يعيشون في الفقر المتعدّد الأبعاد، تتصدرها البلدان العربية الأقلّ نموًّا كجيبوتي والصومال وجزر القمر وموريتانيا بشكل خاصّ في انتاج الفقر في المنطقة العربيّة بمتوسط شدة الفقر قدره (0. 473، 0. 633، 0. 552، 0. 571) على التوالي، وبنسبة فقر سجل أعلاها في الصومال بنسبة 51 %، تليها جزر القمر بـ 41 %، وموريتانيا بـ 35 %، واليمن 28 %.

فيما تشير احصائيات2013، أنه يوجد في المنطقة العربيّة 21. 5 مليون شخص من الفئات الضعيفة التي تواجه خطر الفقر و18. 8 مليون شخص يعيشون في فقر «مدقع»، ما يمثِّل 9. 3% و7. 9% على الترتيب من مجموع السكّان البالغ 231. 1 مليون نسمة سنة 2010، سجلت أعلى نسبة في البلدان العربية الاقل نموا (40. 6 بالمئة) والدول العربية التي عرفت حراكا اجتماعيا كمصر وليبيا وسوريا وتونس. (عبد الحميد نوار، 2014، 12). وبحسب احصائيات سنة 2017، ارتفع تعداد السكان في المنطقة العربية 357. 3 مليون نسمة، لتبلغ نسبة السكان الذي يعيشون على أقل من 1. 25 دولار هي 7. 4 بالمئة، وبمؤشر التنمية فيها 0. 69.

وتعود ظاهرة الفقر في الوطن العربي إلى جملة أسباب ومتغيرات معقدة تتفاعل في حلقة مفرغة ذات تغذية استرجاعية سلبية، فإن كان الفقر ظاهرة حتمية ملازمة لكل الاقتصادات الوطنية، إلا أن اتساع شدته هي محور الجدل، وهنا يطرح التساؤل حول مصدرية أسبابه وعوامل انتاجه: هل هي عوامل داخلية محضة، أم هناك عوامل خارجية؟، وطبيعتها: هل هي اقتصادية فقط؟ أم تتعداها الى أسباب اجتماعية، ثقافية، سياسية؟، أي هذه العوامل أكثر تأثيرا؟

ومع ذلك يمكن حصر أسباب اتساع فجوة الفقر في العالم العربي في:

- سياسة الاستنزاف في المنطقة: تعاني اقتصاديات الدول العربية من مشكلة التبعية التي تتمثل مظاهرها في جانبها الاقتصادي: عدم السيطرة على الموارد الوطنية وارتباطها بالسوق الرأسمالية العالمية ومراكز النظام الرأسمالي العالمي في سياساته النقدية ومحاكاة نماذج التنمية الغربية، بالإضافة إلى التبعية التكنولوجية من خلال استيرادها الكامل للتكنولوجيا دون تنميتها وطنيا، والاعتماد الكامل لغالبية الدول العربية على الدول الغربية في مجال المواد الغذائية وهو ما تؤكده التقارير الاقتصادية حيث يستورد العالم العربي كل أنواع احتياجاته الغذائية الأساسية مما يعكس تبعيته في المجال الغذائي(يستورد 50%) من احتياجات الحبوب بمختلف أنواعها. (جلال أحمد امين، 1983، 14)

- لعبت أسعار النفط الدور الأبرز في مجال الإنفاق الحكومي، فالتقلبات والانخفاض غير الطبيعي في أسعار النفط انعكس على النمو، وأدى إلى تراجع دور الدولة في الشأن الاجتماعي، ودخولها في صراع اقتصادي-اجتماعي وتبنيها لسياسات تقشفية زادت من فجوة الفقر.

- إن السياسات الاقتصادية الموجهة لصالح الطبقة الغنية هي إحدى أهم آليات إنتاج الفقر. وأهم السياسات المسببة للفقر هي السياسة النقدية من خلال التأثير في سعر الفائدة الذي يؤثر في خفض الحوافز المرتبطة بالاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي. ويسبب ذلك انخفاض الطلب على العمالة. فوفقا لاحصائيات منظمة العمل الدولية 2007 بلغ إجمالي معدل البطالة في الدول العربية حوالي 13 % و 12.2 % لعامي 2005-2006 على التوالي، كما أن المنطقة العربية من أكثر المناطق التي تقل فيها فرص العمل بالنسبة للسكان (47.3 % عام 2006 بعد أن كانت 47 % في 2005) تجدر الاشارة إلى تباين اجمالي البطالة بين الأقطار العربية، إذ تبلغ 1-2 % في قطر والكويت، ونحو 22 % في موريتانيا، في حين تصل إلى 32 % في فلسطين، غير أن البطالة في أوساط الشباب تمثل تحديا مشتركا بين البلدان العربية والمقدر نسبة البطالة من الشباب (50 % من إجمالي السكان العربي وفي الجزائر تصل الى 70 % من إجمالي الفئات العاطلة مقابل 6.3 % في الامارات). (البنك الدولي، 2009، 11)، ولقد تم توزيع ثمار النمو في الوطن العربي وفقاً

لنمط توزيع الدخل، إن انخفاض معدل النمو الاقتصادي لم يؤثر بشكل جوهري في خفض الفقر، وارتفاع البطالة يتطلب معدل نمو يتجاوز 5 بالمئة، حتى يمكن زيادة فرص العمل. يمكن لمعدلات النمو المرتفعة تخفيض معدل الفقر، كما يمكن توفير العمل ولكنه لن يحقق الرفاهية وفي هذا يشير" أمارتيا سن" إلى أن «ارتفاع الدخل لا يعطي دلالات على ارتفاع رفاهية هؤلاء الأفراد لمحدودية خياراتهم في الحياة».

- أدت السياسات النقدية في العديد من الدول العربية -بشكل متفاوت-إلى ارتفاع معدلات التضخم، ، خاصة المنخفضة الدخل منها مثل السودان واليمن والصومال وموريتانيا ما أثر بشكل سلبي في خفض القيمة الشرائية. ويؤدي تقييم العملات في بعض البلدان العربية إلى تباطؤ في معدلات النمو، وخاصة في البلدان العربية المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، وتمحورت سياسات المؤسسات المالية المانحة حول خفض قيمة العملة الوطنية ما ينعكس على تضخيم الدين الخارجي (مقيساً بالعملة المحلية) كما ترتفع أيضاً قيمة خدمة الدين.

- أثرت السياسات المالية للدول العربية من خلال آليات توزيع الدخل والضرائب فعملت على خلق أوضاع غير تنافسية ساهمت في توزيع الفائض الاقتصادي لصالح رأس المال دون الأجر، كما أن تخصيص مبالغ هائلة للإنفاق العسكري أدى إلى تراجع الاهتمام بالرعاية الاجتماعية فضلا عن محدودية الاستثمارات نتيجة القيود المفروضة عليها ما أدى الى تراجع دولة الرعاية الاجتماعية. (تقرير التنمية البشرية، 2004، 115)

- الأزمات الاقتصادية والسياسية في بعض البلدان العربية والتي اختلفت حدتها منها ما أخذ الطابع السلمي في شكل انتفاضات (تونس، مصر) وأخرى ذات طابع عنفي تمثلت في صراعات وحروب (اليمن، ليبيا، سوريا) ساهمت في إنتاج الفقر وانعدام الأمن الشخصي للفرد العربي ما زاد من نسبة الأفراد المعرضين للفقر(21. 5 مليون شخص معرض للفقر) مقابل 18. 8 مليون يعيشون في فقر مدقع ونسبة 9. 3بالمئة و7. 9 بالمئة على التوالي من مجموع السكان البالغ عددهم سنة 2010 231. 1مليون نسمة. (عبد الحميد نوار، 2014، 18) والشكل التالي يوضح نسبة السكان المعرضين للفقر والذين يعيشون في فقر مدقع سنة 2013

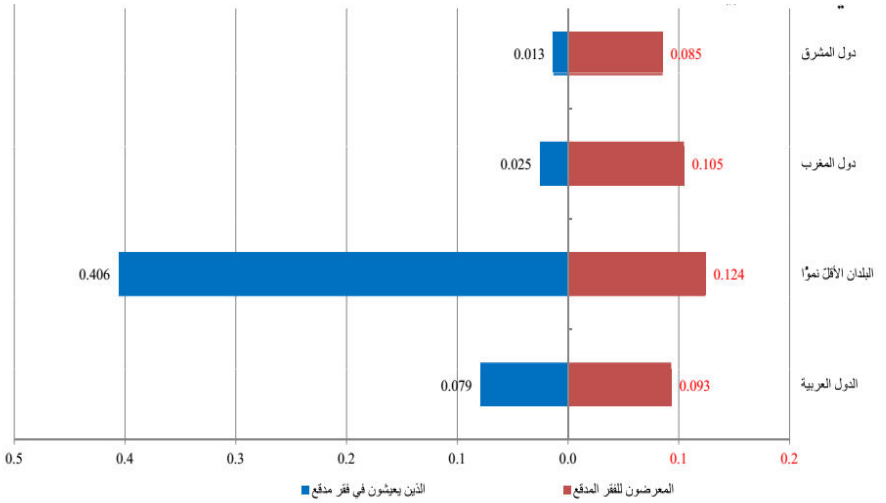

- تراجع مكانة الطبقة الوسطى، فإن كانت موجات الأمل في التغيير التي عمّت مختلف أنحاء المنطقة العربية في عام2011، ناتجة عن صحوة الطبقة الوسطى التي أدركت أن المقايضات التي اعتادت عليها لفترة طويلة لم تعد تفي بوعد توفير حياة أفضل إلا أن الانتفاضات الشعبية الواعدة سرعان ما تلتها الفوضى وخيبات الأمل وحتى تحركاتٌ لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه إن لم نقل الى أسوئها، فبعد أن كانت هذه الفئة هي القاطرة في معظم البلاد التي حدث فيها تحول ديمقراطي خلال العقدين الأخيرين في شرق أوروبا ووسطها وأمريكا اللاتينية، فضلا عن قليل من الدول الآسيوية، إلا أن الطبقة الوسطى في العالم العربي تبدو متأزمة وعاجزة على أداء دورها، ففي تونس أكدت الدراسات أن نسبة الفقر ازدادت خلال الفترة 2011-2016 بنحو 30 %، بعدما انخفضت نسبة الطبقة الوسطى إلى 69. 5 في المئة، بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد وارتفاع الأسعار وبروز فئة الفقراء الجدد الذين يمثلون نحو 30 %من إجمالي عدد الفقراء في البلاد، والمقدرين بنحو مليونين من أصل عشرة ملايين (مجمل عدد سكان البلاد). وتشمل صغار الموظفين في الإدارات الرسمية والأساتذة في المدارس الابتدائية، والعمال والأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 700 دينار في الشهر (نحو 450 دولاراً) لتصل نسبة الذين وقعوا تحت خط الفقر31 في المئة سنة 2012. (ناجي عبد النور، 2011، 138)
- استشراء الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر، إلا أن وجوده يزيد من تفاقم الفقر وتعظيمه، فالحاجة تجعل من الموظف -اذا غابت الاخلاق- عرضة للفساد، اذ سجلت 90 بالمئة من الدول العربية مجتمعة نسبة اقل من 50بالمئة على مؤشر مدركات الفساد وفق مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016، تتصدرها الصومال من اكثر الدول فسادا (المرتبة 176 عالميا) تليها كل من سوريا(173)، اليمن والسودان وليبيا (170) العراق(164)، ويعزى سبب ذلك الى انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب، في المقابل احتلت الامارات العربية المرتبة الأولى عربيا في مجال محاربة الفساد تليها قطر، الأردن، السعودية، عمان، البحرين، الكويت وتونس، مصر والجزائر، لبنان. (منظمة الشفافية الدولية، 2016)

- وفي ظل عالم معولم، أصبحت ظاهرة الفقر عرضة لاتجاهات الاقتصاد العالمي والمتغيرات الخارجية لا سيما أن الحكومات العربية سارعت إلى توسيع حالة الانفتاح الاقتصادي، والتجاوب مع أجواء العولمة التي سادت في الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين. إن تطبيق تلك السياسات قاد إلى أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر، ففي زمن العولمة فإن إزالة الفقر أمر صعب جداً، لأن آليات العولمة تعمل في جغرافية واسعة جداً، وتضطر المجتمعات إلى التكيف قسرياً مع المتغيرات والحقائق الجديدة التي ترفق عادة مع تلك السياسات الاقتصادية غير العادلة.

2. أسباب عجز العالم العربي في احتواء الفقر:

إن الأسباب الآنفة الذكر مجتمعة عملت -ولا تزال -على زيادة عدد الفقراء في المنطقة العربية مقابل سياسية انتقائية طرحت كوصفات علاجية من أطراف خارجية بعيدة عن حقائق العالم العربي وبيئته الحضارية ما عمق الفجوة أكثر بين الفقراء والأغنياء، وهنا تجدر الإشارة الى التفاوت الموجود بين الأقطار العربية من حيث حجم ظاهرة الفقر وآثارها، وعلى ضوء ذلك نطرح التساؤل التالي: أين يكمن الخلل في سياسات محاربة الفقر في العالم العربي رغم توفره على إمكانات وموارد هائلة؟

إن الجزم أن فشل العالم العربي في القضاء على الفقر يعود الى أسباب اقتصادية فقط هي مقاربة خاطئة، ذلك لأن الفقر يعبر عن منظومة متكاملة الأبعاد والآثار والمستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية)، إلا أن التجربة أوضحت أن العجز في التقليل من الفقر يعود بالأساس الى عاملين: اولاهما يتعلق بطبيعة **النظم والمؤسسات** السياسية العربية (ثقافتها، آلياتها)، وثانيها يتعلق **بالسياسات** في حد ذاتها(من حيث مرجعيتها، أدواتها).

أ. **إشكالية المؤسسات الحاكمة:**

إن الدولة العربية تعبر في صورتها الغالبة عن منتوج الإرث الإمبريالي، سواء كان ذلك من جهة جغرافيتها السياسية وخطوط حدودها، أو من جهة آلية إدارتها للحكم ونمط علاقتها بمواطنيها، والتي في مجملها علاقة انفصالية وعمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته بصورة فوقية، (سعد الدين إبراهيم، 1988، 79) فتشكلت مؤسسات سياسية حافظت على الأسس التقليدية القديمة في ظل النظام السياسي الحديث والأوضاع الاقتصادية المستجدة، (خلدون النقيب، 1987، 125) وترسخت داخل الدول العربية فكرة السيطرة والاستبداد بالسلطة وعدم فتح المجال أمام أي محاولة للتغير والإصلاح، وهو ما ترتب عنه عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح الشعب تكتسب شرعيتها من القوة العسكرية أو العنف، وغياب تنظيمات مجتمعية مستقلة، ذلك لان نشأة الدولة العربية لم تكن مماثلة لنشأة الدولة الغربية التي جاءت نتيجة صراع تاريخي ساهم في بناء الدولة من القاعدة على القمة، بل جاءت مفروضة بمؤسساتها على القاعدة الاجتماعية، ما جعل الدولة العربية تعاني من أزمات حادة ورثت بذورها منذ البداية انعكست سلبا على مصادر شرعيتها وكرست استبدادها، (منير الحمش، 2006، 15)

وقد نشأت بذلك مؤسسات سياسية استحواذية-احتكارية لصالح فئة النخبة والتي ساعدت في تأسيس مؤسسات اقتصادية استحواذية عملت على تعويق التنمية نتيجة خوفها من الدخول في معترك الفوضى الخلاقة بل ساهمت في تعزيز ركائز النظام التقليدي العربي وتقويض الوضع السياسي، إن مسألة

القضاء على الفقر تتطلب توحيد الجهود بين مختلف الفواعل(الدولة، الفرد، التنظيمات المدنية، ...) في اطار ديمقراطي تشاركي ضمن أطر الحلقة الحميدة-سيادة قانون-حرية-عدالة ومساواة-تنمية-، فبالعودة إلى مؤشر الديمقراطية العربي لسنة 2016 نجد أن مجموع الأقطار العربية شهدت أسوأ ترتيب مقارن بباقي الدول 83بالمئة من شعوبها غير حرة، و12بالمئة حرة جزئيا و5بالمئة دول حرة، وارجعت ذلك الى السلطوية وانتشار العنف، لتصنف تونس بالبلد العربي الأول والوحيد الحر بتنقيط 6. 72، تليها: الأردن، الكويت، لبنان والمغرب كدول حرة جزئيا، وباقي الدول العربية غير حرة (فريدوم هاوس، 2017)، فرغم دخول الدول العربية معترك التعددية والانتخابات إلا أنها لم تفرز بعد ديمقراطية فعالة فلا تزال تعاني من استشراء الفساد وضعف سيادة القانون وفعالية المؤسسات الحكومية ما جعلها عاجزة عن احتواء واستيعاب المشاكل المجتمعية ضمن نسق العدالة الاجتماعية لا الرعاية الاجتماعية، فالمؤسسات التي يشيدها الانسان هي التي تحدد ما إذا كانت الدولة تصبح غنية أو فقيرة وليس موقعها الجغرافي أو التاريخي أو إمكاناتها ومواردها، فالتطورات المؤسسية وانفتاح المجتمع ورغبته في السماح بوجود الهدم الخلاق وحكم القانون يؤدي الى التطور الاقتصادي، فالدول تنجو فقط من شبح الفقر عندما تمتلك مؤسسات سياسية واقتصادية فاعلة ونظام سياسي تعددي وديمقراطي قادر على انتاج مؤسسات متسقة مع المتطلبات التنموية. (دارون اسيموجلو-جيمس أ. روبنسون، 2015، ص ص412/01).

ب. إشكالية السياسات المطبقة: يرى المؤرخ الاقتصادي "لاندز" أن الأسباب الكامنة وراء عجز الدول النامية بما فيها العربية في تحقيق القفزة التنموية إنما تعود الى فشل السياسات المطبقة، وهو النهج القائم في النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، إلا أنه هناك من يرى أن المشكلة ليست في السياسات رغم أهميتها، بل ترتبط بقيود هيكلية، وبأسواق الإنتاج القطاعي، وأسواق العمل، والمؤسسات...، (أحمد الكواز، 2011، 11)

إن الحديث عن سياسات محاربة الفقر في العالم العربي، يضعنا أمام حقيقة هي أن تلك السياسات والى غاية 2010 كانت تقتصر على النظرة الاقتصادية للفقر "فقر الدخل" المتمحورة حول زيادة النمو الاقتصادي وإعادة هيكلة نظام توزيع الثروات بما يضمن زيادة دخل الفرد، دون التركيز على "الفقر الإنساني " الذي يعبر عن جوانب الحياة الأخرى' معرفة، صحة، مستوى معيشي، التمكين والحريات السياسية"، والتمكين وبناء قدرات وتوسيع خيارات الفرد، لكن مع مطلع الألفية الجديدة تبنت الدول العربية سياسات اجتماعية متكاملة تستهدف معالجة الفقر واللامساواة والتنمية والأمن الاقتصادي، باعتبارها قضايا متداخلة ومترابطة، وقد سعت وإن كان بصورة متأخرة الى الاستفادة من دراسات التنمية الحديثة التي تحبذ السياسات الاجتماعية القائمة على الاستثمار والإنتاج لا على إعادة التوزيع والاستهلاك، وهذه المقاربة لا تنتقص من تدخل الدولة في مجال الرفاه الاجتماعي، بل تطالب، بالإضافة الى ذلك، بدور أوسع للفعاليات غير الحكومية في رسم السياسات الاجتماعية وتنفيذها، وتمحورت أهداف هذه السياسات حول:

رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث تتجاوز معدلات التكاثر السكاني، من أجل إحداث تأثير مباشر وإيجابي في مستويات الدخل، وإعطاء أولوية للدعم المالي للمشروعات التجارية الصغيرة الحجم، ما سيفضي إلى تحسن كبير في المستقبل الاقتصادي لفقراء.؛ استهداف الفقر في كل الإجراءات المتعلقة بالأمن الاجتماعي، والارتقاء بظروف الفقراء المعيشية عن طريق تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية في البيئة التي يعيشون فيها.؛ تيسير الانتفاع ببرامج التعليم والتربية والتوعية؛ تضييق الفجوة الجنوسية على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تسليح المرأة بالمهارات والمعرفة والتسهيلات الائتمانية والتقانة من أجل تعزيز قدرتها على

أداء ما يقع عليه خيارها من النشاطات الإنتاجية؛ تقوية الرعاية الصحية الأولية والتوسع في تغطيتها؛ بذل المزيد لتقليص معدلات التكاثر السكاني في البلدان العربية؛ القيام باستثمارات اقتصادية في المجالات الحافلة بفرص العمل المتاحة للفقراء، وتقديم برامج التدريب المهني أثناء الخدمة للمساعدة في دمج الفقراء في سوق العمل؛ زيادة التمويل، والتخفيف من التعقيدات البيروقراطية في شبكات الأمان الاجتماعي وفي تقديم الخدمات الاجتماعية. (الأمم المتحدة، 2009، ص117)

إن الدارس لسياسات الاقلال من الفقر التي عرفتها المنطقة العربية، يرى أن في مجملها كانت سياسات مفروضة وليست مرغوبة، وذلك لكونها تعيش في بيئة دولية تتسم بالتغير الشديد في الايديولوجيات والاستراتيجيات وهو ما يلزم عليها مواكبة التطورات الحاصلة، فرغم الأهداف النبيلة التي تحملها تلك السياسات إلا أنها تتسم بجملة من الخصائص التي جعلتها عائقا أمام التقليل من الفقر لا حافزا له وهي:

محدودية الاستمرارية وكثرة التغير: إن سياسات محاربة الفقر في عديد من الدول العربية تتعرض لكثرة التغيير والتبديل، وذلك لوجود اختلالات تعاني منها السياسات منذ البداية نتيجة الارتجال في اعدادها، وعدم الاعتماد على قواعد بيانات دقيقة، وعدم تحديد الأهداف والأولويات والبرامج بدقة وعقلانية...، بالاضافة إلى كثرة التغيير في المسؤولين لتلك السياسات مما ينعكس على استمراريتها وعدم اكتمال تطبيقها وغلبة الطابع الشخصي وليس المؤسسي عليها فتصبح مرتبطة بأشخاص لا بمؤسسات تضمن لها الاستمرار حتى بعد تغيير المسؤولين؛ (حسنين توفيق إبراهيم، 2005، 80)

ضعف المشاركة في صنعها: لقد خلصت العديد من الدراسات إلى غياب أو ضعف المشاركة الشعبية في صنع السياسات الاجتماعية في العالم العربي، وذلك يعود لغياب وضعف تقاليد الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي ما جعل السياسات العامة في معظم الدول العربية تتم صياغتها على مستوى أطر وقنوات ضيقة داخل الاجهزة الحكومية، وبعيدا عن المشاركة الحقيقية من قبل المواطنين، ولذلك فإن بعض السياسات بمجرد الإعلان عنها تصبح مصدرا للخلافات والتوترات بين الدولة والقوى المجتمعية التي ترى فيها ضررا لها ولا تقدم لها أي حلول جوهرية للمشكلات القائمة، كسياسات التصحيح الهيكلي التي خلقت أوضاعا خلفت احتجاجات واضرابات وعنف سياسي خاصة من الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل الذين تأثروا بمخرجاتها السلبية؛ (حسنين توفيق إبراهيم، 2005، 80)

ضعف التنسيق والتكامل بين السياسات زمانا ومكانا وموضوعا: إن السياسات المعتمدة كثيرا ما تصطدم في بعض المجالات بشكل أو بآخر بسياسات أخرى، أو قد ينتج عنه آثار غير مقصودة في مجالات أخرى، مما يؤول دون حل المشاكل الراهنة وقد يخلق مشاكل أخرى تولد أشكالا من التوتر، كالفجوة الموجودة بين مخرجات السياسات التعليمية واحتياجات التنمية وسوق العمل، أو الفجوة بين سياسات البحث العلمي والعمليات والسياسات الانتاجية، ويعود ذلك إلى غياب استراتيجية تنموية متكاملة بين القطاعات وبين الأشخاص المتداولين على الحكم وبين الأقطار العربية، وذلك يعود إلى ضعف الاطار المؤسسي لتنسيق بين السلطة السياسية والإدارة العامة، وغلبة الطابع البيروقراطي والتكنوقراطي عليها في العديد من الدول العربية، والتفاوت بين مستويات الإدارة في الأقطار العربية؛

محدودية الفاعلية في تنفيذ السياسات: ما أدى إلى تواضع مخرجاتها ونتائجها، ويعود سبب التعثر في تنفيذ السياسات المعنية بالفقر إلى استمرار المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبنيوية التي تعاني

منها أجهزة إدارة سياسات التنمية في الدول العربية من جهة ووجود فجوة بين أهداف السياسة وامكانيات وأساليب تنفيذها من جهة أخرى. (حسنين توفيق إبراهيم، 2005، 80)

من خلال ما سبق، يمكن القول أن فشل العالم العربي في القضاء على الفقر يعود الى منظومة متكاملة من العوامل التاريخية، والجغرافية، إلا أن بالأساس تعتبر طبيعة المؤسسات والسياسات العائق الأكبر في احتواء المعضلة.

3. نحو تصحيح الاختلالات في سياسات محاربة الفقر في العالم العربي

إن الحديث عن إمكانية قيام نظام اقتصادي خالي من الفقر ضرب من الخيال، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور. إضافة إلى أن كل الأديان تطرقت إليها، وخاصة الدين الإسلامي من حيث ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء، ووضع الحلول اللازمة له إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، إذ هناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة (الغنية) عنه في الدول المتخلفة (الفقيرة)، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية، وظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول المتخلفة، الا أن الاثار السلبية التي يتركها على المجتمع، الاقتصاد (كالجوع، والمرض، والجهل، ونقص الفرصة للتنمية، انعدام الامن الاقتصادي...)، تستوجب منا ادراك تلك المخاطر ومحاولة احتوائها بوضع الطرق والوسائل التي بواسطتها يمكن لهذه العوامل وتلك القوى أن تصبح قادرة على خلق تنمية حقيقية.

ومع ذلك، فإن العالم العربي لايزال يعاني من العديد من العوائق التي تقف عائقا أمام احتواء الفقر ولو بشكل نسبي، ولعل أهمها يتمثل في: النزاعات والاحتلالات في المنطقة، وما تنطوي عليه من زيادة النفقات العسكرية على حساب الإنفاق في المجال الاجتماعي؛ إخفاق النظام التعليمي في بناء القدرات المهنية والعلمية؛ ضعف أنساق الخدمات الاجتماعية وتدني مستواها جراء غياب العناصر القيادية المناسبة، وعدم الكفاءة الإدارية، والعزوف عن تمكين الفئات المستهدفة، وعدم كفاية إجراءات التدقيق والشؤون المالية، وضآلة قاعدة التمويل والموارد البشرية، والافتقار إلى الخبرة والمهارات، والالتزام في أوساط العاملين؛ نقص التمويل من أجل تكرار المشروعات الناجحة على نطاق أوسع؛ التوزيع غير المتوازن للاهتمام السياسي والموارد المالية بين المناطق الريفية والحضرية؛ خبرة المجتمع المدني المحدودة في تنفيذ عمليات التنمية وبرامجها؛ التمركز البيروقراطي وغياب التنسيق في ما بين الهيئات الحكومية، وبينها وبين الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المدني.؛ خضوع السياسات الاجتماعية لإدارة معالجة الأزمات القصيرة الأمد، بدل من استرشادها برؤية بعيدة الأمد؛ ضعف أجهزة وأنظمة التأمين الاجتماعي. (تقرير التنمية البشرية 2009، 117)

إن النجاح في التقليل من الفقر يتطلب تكامل أدوار كل الفواعل، سواء على المستوى القطري من قطاع حكومي وقطاع خاص وقطاع مجتمع مدني، أو على المستوى الإقليمي ذلك لأن أي عنصر من تلك العناصر لا يمكن له منفردا أن يحقق التنمية للمجتمع بكفاية وفعالية، وبما أن المجتمعات العربية تتفاوت وتختلف في بيئاتها الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمعرفية، فإن نجاح المبادرات والتجارب الناجحة في دولة ما لا يعني نجاحها في دولة أخرى، فلا يوجد "خطة إصلاح تناسب كافة المقاسات، "إلا أن الاستفادة من التجارب العربية فيما بينها أمر ضروري، ولا يمكن لأي مشروع عربي لمواجهة ظاهرة الفقر أن

ينجح، إذا لم تتمكن كل دولة على حدى من بلوغ مستوى جيد من النمو والاستقرار الاقتصادي، ليتم بعد ذلك تبني أفكار موحدة من خلال استخلاص النتائج، حيث أن أسباب الفقر ليست متماثلة في كل قطر وكذلك إمكاناتها ومواردها ومستوياتها التنموية، فعلى الصعيد القطري يجب الاقرار بأنه لا توجد حلول سحرية للقضاء على الفقر بل توجد "حزمة" أو مجموعة من الشروط الواجب مراعاتها في صياغة وتنفيذ سياسات التقليل من الفقر.

توفر القابلية والاستعداد لتغيير الواقع، والاستجابة للمشكلات الاجتماعية كالجوع، الفقر، اللامساواة، اللأمن، والتي تسير في حلقة مفرغة، وهذا يتطلب رؤية تنموية بعيدة الأمد يتم فيها استشراف واقع الظاهرة مستقبلا على ضوء الإمكانات المتاحة، وهذا لا يتطلب نظاما سياسيا معينا بل يتطلب تحديد فجوة الفقر والتي سبق الإشارة الى أنها فجوة مؤسساتية بالدرجة الأولى. بالإضافة إلى تصحيح الخلل في توزيع الثروة الوطنية، وتبني مفهوم دولة العدالة الاجتماعية لا دولة الرعاية الاجتماعية التي تحقق الرفاه الاجتماعي للجميع ودون تمييز وهذا يتطلب اصلاح المنظومة التشريعية والسياسات القائمة بما يضمن نوع من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك توفير رأس مال بشري متطور، أو قابل للتطوير، قادر على إدارة واتخاذ القرارات والسياسات ما يؤدي الى نتائج إيجابية لصالح المجتمع ويساهم في التعامل مع الازمات والمخاطر بإيجابية، وإمكانية تحويل المجتمع من مستهلك الى منتج بتسهيل الاستثمارات المحلية وتشجيعها. إضافة إلى حوكمة الإدارة السياسية وترشيدها بما يسمح بتحويل المؤسسات الاستحواذية الى مؤسسات تشاركية والبحث عن المصلحة الخاصة في إطار المصلحة العامة، والذي ينعكس بدوره على المؤسسات الاقتصادية. فضلا عن خلق عمالة جيدة المردود، من خلال الاستثمار في الشباب وتمكينهم وتعزيز قدراتهم وهو ما يتطلب تحسين منظومات الخدمات الأساسية خصوصا في مجالي الصحة والتعليم، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للشباب من خلال اقتصادات تولد عملا لائقا وتشجع ريادة الأعمال، بيئات سياسية تشجع حرية التعبير والمشاركة الفاعلة، ونظم اجتماعية تعزز المساواة وتعمل ضد كل أشكال التمييز. (الأمم المتحدة، 2016، 03) وأخيرا، تأسيس شبكان نظامية واسعة ومعمقة وحديثة للأمان الاجتماعي تقدم المساعدات للفقراء والفئات المهمشة كالارامل وذوو الاحتياجات الخاصة.... قادرة على الحماية من المخاطر وبناء المنعة والتمكين. (الأمم المتحدة، 2014، 119)

أما على الصعيد الإقليمي، فمن المهم إعادة النظر في التكتل الإقليمي العربي بالشكل الذي ينتج عنه تنوع في الموارد والخبرات من خلال: تكثيف التعاون في مجال تقديم الخبرات والمشورة والطاقات البشرية ذات المهنية العالية في مختلف المجالات لضمان وضع وتصميم الأطر للسياسات العامة التي تحكم عناصر البيئة التحتية الملائمة لحركة التطوير والإصلاح؛ تعزيز التبادل والإستفادة من تطور تكنولوجيا المعلومات وتقدمها واتساع نطاق استخدامها، وتقريبها من المستفيدين بشكل يقلص من حجم الإجراءات المعقدة، والبعد المكاني والزماني في تقديم الخدمات للمواطنين، وزيادة الإنتاجية، والشفافية وتعزيز التفاعل على نطاق الحكومة ومع القطاعات المختلفة في المجتمع والبيئة المحيطة. (زهير الكايد، 2004، 223)

ومن جانب آخر، عدد من الالتزامات: التزام الدول العربية بتحييد التعاون المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة بوصفه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة والصلات قوية التي تحقق المنافع المتوازنة، وتتعهد جميع الأقطار العربية بالسعي إلى

تحقيق أقصى حد من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية بما يخدم المصالح القومية المشتركة؛ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية ومعاملة رأس المال والعمل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيليهما من أصل وطني في كل قطر عربي وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة لهما؛ الالتزام بمبدأ التكافل الاقتصادي العربي من خلال تكافل الدول العربية كل بقدر طاقتها ووفقا لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في تمويل الحاجات العربية المشتركة، ويشمل ذلك بشكل خاص احتياجات الأمن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الأساسية. (عابد شريط، 2006، 24).

وكذلك تبني النهج الإسلامي في محاربة الفقر، وهو مالم تنتبه له الدول العربية، إذ تنص الشريعة الإسلامية على ضرورة تحقيق الكفاية لجميع أفراد المجتمع لأن الغاية الرئيسية من تلك المسئولية ليس مجرد فرض واجبات محددة على الاغنياء لمصلحة الفقراء وإنما الغاية من ذلك هي القضاء على الفقر والحاجة في المجتمع الإسلامي، ولذلك فإن مسئولية توزيع الموارد بين المجتمع للوصول لحد الكفاية يشتر فيه الأغنياء والدولة من خلال تشريع لإعادة توزيع الدخول والقضاء على الفقر، ولقد قدر الفقهاء حد الكفاية بأنه : يشمل الطعام واللباس والسكن في حدود المعروض، وحد الكفاية هو "مستوى حركي من الاشباع المادي والمعنوي والروحي يختلف باختلاف مستويات النمو التي يبلغها المجتمع " ويمكن تعريفه بأنه : " المستوي اللائق من المعيشة في ظل ظروف المجتمع وامكانياته، بالتدرج في اشباع الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات، فكلما زادت إمكانية المجتمع الإنتاجية ارتفع حد الكفاية والذي يزيد أيضا من إمكانية المجتمع على الادخار والاستثمار، وحد الكفاية ليس مقياسا نقديا فحسب، وإنما مقياس حقيقي يضمن توفير الحاجات الأساسية (المادية والروحية)، فمقياس الكفاية في الاسلام يبني على مقاصد الشرع بمستوياتها الثلاثة، ويمكن تحديد الحد الأدنى من الحاجات حسب كل مستوي من المستويات الثلاثة السابقة بمعيار الكفاية كما يلي: **الضروريات** : يجب توفير الحد الأدنى من الاتي: أ/ اعداد القوة لحفظ الدين بالدعوة والجهاد؛ ب/ توفير المأكل والملابس والمأوى والسكن، ووسائل الانتقال؛ ج/ توفير دور العبادة وتسهيل اداء العبادات من صلاة وزكاة وصيام وحج؛ د/ توفير وسائل العافية (صحية تحفظ العقل والجسد) من وقاية وعلاج وإصلاح بيئة ومياه نظيفة وتعليم؛ هـ/ توفير وسائل أمن على الحياة والعرض والمال. **الحاجيات**: اضافة للضروريات هنالك أمن كاف، مأكل كفاية من طيبات إضافية وكذلك ملبس وسكن مريح وظروف صحية أفضل. **التحسينات**: مأكل محسن، ملابس لائقة، سكن واسع وجميل خدمات طبية راقية، أجهزة منزلية متعددة وسكن فاخر.

خاتمة:

تطرقت الدراسة الى العديد من الإشكالات والملاحظات، منها ما يرتبط بواقع الظاهرة في العالم العربي والسياسات القائمة لمواجهتها من خلال البحث في أوجه القصور وأسباب العجز في احتواءها، لنقف عند تحديات السياسات الاجتماعية العربية ومتطلبات ترشيدها على ضوء الفرص والرهانات القائمة، ومما سبق نستخلص النتائج التالية: إن تركيز السياسات العربية على الحل الاقتصادي (النمو الاقتصادي) في القضاء على الفقر يعتبر رؤية قاصرة لحجم المشكلة وتعدد أبعادها، فالفقر مشكلة مركبة تحتاج الى شروط مسبقة لتحقيق القفزة النوعية في محاربته، والتي بالإضافة الى الشرط الاقتصادي تشتمل على شروط سياسية بالدرجة الأولى، اجتماعية، ثقافية....

لا توجد وصفة كونية للقضاء على الفقر، إذ الواقع أثبت انه لا توجد تجارب متطابقة من حيث السياسات الاجتماعية والاقتصادية جرى تطبيقها عالميا وأدت الى نفس النتائج، فلابد عند صياغة السياسات الاجتماعية مراعاة الخصوصية الحضارية لكل بيئة واما تتوفر عليه من إمكانات. ثم إن الجزم بضرورة الديمقراطية كشرط أساسي لنجاح السياسات الاجتماعية (ومنها سياسة القضاء على الفقر) غير صحيحة، إذ التجربة أثبتت إمكانية تحقيق النجاح في ظل ديكتاتوريات رشيدة (سنغافورة نموذجا) لتبقى الديمقراطية شرطا داعما مساعدا لما يوفره من قيم المشاركة والحرية والعدل والتي تزيد من قدرات الافراد على الإنتاج واستغلال الفرص.

إن هناك ضرورة ماسة لتأهيل الفئات المهمشة والطبقة الوسطى لإدارة شؤونها الى جانب تدخل الدولة، من خلال شبكات الضمان والأمان الاجتماعي وعصرنة الأخيرة بما يواكب التغيرات العالمية الحاصلة مع إمكانية ربطها بشبكات إقليمية وعالمية لتبادل الخبرات والتجارب والبرامج؛ وكذلك لإعادة النظر في التكتلات الإقليمية بالشكل الذي ينتج عنه تنوع في الموارد وتعاون في رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية وتكاثف في الأدوار بين الأقطار العربية بعيدا عن المصالح والحسابات الجيو-سياسية، فالمحددات الأساسية اللازمة لتحقيق تكامل عربي فعَّال يسمح بالرقي بالمجتمعات العربية يتطلب تكثيف للجهود على مستوى الدول القطرية ومسح الفروقات بين المجتمعات العربية وإرادة سياسية حقيقية لبناء التكامل بما يحقق التنمية الوطنية ويعزز فرص الاندماج في المجتمع الدولي.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. إبراهيم، حسنين توفيق. (2005). النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها –، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. إبراهيم، سعد الدين. (1988). المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. الكايد، زهير. (2004). الحكمانية : قضايا وتطبيقات، الأردن: المعهد العربي للتنمية الإدارية.
4. النقيب، خلدون. (1987). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ط)، 1بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. أمين، جلال أحمد. (1983). المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربي، ط، 4بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. دارون اسيموجلو-جيمس أ. روبنسون. (2015). لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة، والازدهار والفقر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.
7. نوار، عبد الحميد. (2014). دليل الفقر المتعدد الابعاد2014، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الدوريات:

1. الكواز، أحمد. (2011). لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية الى بلدان متقدمة تنمويا؟، العدد44، سلسلة الخبراء، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
2. شريط، عابد. (2006). "التحولات الاقتصادية الراهنة ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي، " مجلة علوم إنسانية"، العدد30، الجزائر.
3. علي، عبد القادر علي. (2003). تقييم سياسات واستراتيجيات الاقلال من الفقر في عينة من الدول العربية، جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

4. فرحي، محمد. (2003). "سياسات التنمية الاقتصادية في الإسلام: الاطار العام والمقومات، " مجلة الباحث، العدد02،) الجزائر: جامعة ورقلة.
5. ناجي عبد النور. (2011). " الحركات الإحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي "، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. الحمش، منير. (2006). مقاربة الواقع العربي في ضوء علاقة التنمية بالاستقرار، ورقة بحث قدمت الى ورشة العمل اقامها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت.

التقارير:

1. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية العربية 2004، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
2. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2007، نيويورك:منشورات الأمم المتحدة.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل الفقر البشري لسنة 2007، منشورات الأمم المتحدة.
4. البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية 2009، نيويورك: منشورات مكتب السياسات العامة.
5. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
6. البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية 2015، نيويورك: منشورات مكتب السياسات العامة.
7. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2016، ، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة.
8. فريدوم هاوس، تقرير مؤشر الديمقراطية، 31 جانفي2017.
9. منظمة الشفافية الدولية، تقرير حول مدركات الفساد في العالم سنة 2016.